SETA

تركيا والطاقة في شرق المتوسط

تحرير
برهان الدين دوران
محمود الرنتيسي

تركيا والطاقة في شرق المتوسط

الحاضر والمستقبل

تركيا والطاقة في شرق المتوسط

الحاضر والمستقبل

تحرير

برهان الدين دوران ـ محمود الرنتيسي

SETA مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

كتاب ستا 82
ISBN: 978-625-7712-67-5
© 2022 SET Vakfı İktisadi İşletmesi
1. Baskı, Şubat 2022, İstanbul

يعود جميع حقوق هذا الكتاب إلى وقف مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا يجوز طبع أو نشر أو تصوير أو توزيع هذا الكتاب أو جزء منه بشكل إلكتروني أو آلي(تصوير أو تسجيل أو تخزين معلومات أو غير ذلك) من دون إذن وقف ستا، ولكن يجوز الاقتباس منه بشرط الإشارة إليه في المصادر

تحرير : برهان الدين دوران
محمود الرنتيسي

تصميم : مؤسسة حرف
التصحيح اللغوي : محمد نور يوسف
الترجمة : مصطفى حمزة

الطبع والتجليد :
شركة Turkuvaz Haberleşme ve Yayıncılık إسطنبول

كتب ستا
Nenehatun Cd. No: 66 GOP Çankaya 06700 Ankara
Tel: +90 312 551 21 00 | Faks: +90 312 551 21 90
www.setav.org | info@setav.org

فهرس المحتويات

مدخل 7

الفصل الأول: سياسات الفاعلين شرق البحر المتوسط

المحددات الأساسية للسياسات التركية شرق البحر المتوسط

كمال إنات وبرهان الدين ضوران 17

محور التحالف الجديد شرق المتوسط واتفاقيات أبراهام

نورشين آتش أوغلو غوناي وويشنة كوركماز 41

صراع القوى في شرق البحر المتوسط تاريخيًّا

إسماعيل أديز 63

تغيّر المواقف الإقليمية تجاه الاتفاقية البحرية بين تركيا وليبيا

محمود سمير الرنتيسي 99

سياسات الدول الإقليمية في شرق البحر الأبيض المتوسط

مندرس كورت وطلحة دومان 109

الأسباب الجوهرية لنزاع شرق المتوسط مقاربات الفواعل الرئيسية

سرتاج حامي بشران 137

الأبعاد القانونية لأزمة شرق البحر الأبيض المتوسط

آيفر أردوغان 151

التحديات الرئيسة التي تواجه شرق المتوسط: مستقبل تنمية الطاقة الإقليمية

صحبت كاربوز 177

الفصل الثاني: شرق المتوسط وتركيا

سياسة تركيا شرق المتوسط من منظور قوانين الملاحة البحرية الدولية

بشرى زينب اوزدمير 213

موقف تركيا من معاهدات قانون البحار الدولي

محمد دالار 241

سياسة تركيا في التنقيب عن الطاقة شرق المتوسط

يونس فُرُنْجو 259

اقتصادات شرق المتوسط وتركيا

أردال قره غول 293

تركيا والتوازن العسكري في شرق المتوسط

مليح يلدز 321

التناقضات الحقوقية المتعلقة بالجزر اليونانية المعاهدة البحرية بين اليونان وإيطاليا نموذجًا يوجل أجار 363

حل المشكلة القبرصية شرط للحل في شرق المتوسط

محيي الدين أتامان ومحمد غولر 381

الفصل الثالث: شرق المتوسط وليبيا

التغيير البحري في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التدخلات الخارجية في ليبيا

طلحة كوسا وبيلغهان أوزنرك 413

سياسة تركيا تجاه ليبيا إسماعيل

نعمان تلجي 477

السير الذاتية للكتاب 465

مدخل

أصبحت منطقة شرق المتوسط حاضرة بقوة على الأجندة الدولية؛ لازدياد أهميتها؛ بسبب تزايد التنافس في المنطقة بعد اكتشافات الطاقة. وهناك عوامل متعددة تحرك السياسات التي نراها، سواء العوامل التاريخية أم الثقافية، إضافة إلى العوامل الأمنية والاقتصادية، وقد تحرّكت تركيا في المنطقة في إطار الحقوق التي تمنحها لها القوانين الدولية، وتُعَدّ تركيا نفسها شريكًا لاغنى عنه من أجل استخراج موارد الطاقة من شرق البحر المتوسط بشكل سلسٍ، ومن أجل إيصالها إلى الأسواق العالمية بأكثر الطرق اقتصادية. وإن المبادرات التي تعمل على إقصاء تركيا ستؤخّر من وصول هذه الموارد إلى اقتصادات العالم، وستزيد التوتر في المنطقة. ومن هنا فإن الطريق الأصحّ هو أن تقوم دول المنطقة بتوقيع اتفاقيات مع تركيا؛ لترسيم حدود مناطق السيادة البحرية بشكل عادلٍ، في إطار الطريق الذي ترسمه قرار السلطات القضائية الدولية؛ لأن هذه الاتفاقيات ستفتح الطريق أمام إيصال موارد الطاقة المستخرجة من شرق البحر المتوسط إلى أوربا عبر تركيا التي تشكّل أكثر الطرق اقتصادية. لا تريد أنقرة أن تكون موارد الطاقة في شرق البحر المتوسط سببًا في خلق النزاعات، بل ترى ضرورة تحويلها إلى أداةٍ للتعاون، وتقترح بناء اتحادٍ من شأنه أن يحقّق مصالح جميع الأطراف في إطار مبدأ الربح المتبادل. وستستمر تركيا في الحملات السياسية والعسكرية لتعطيل جهود بعض اللاعبين في المنطقة في سعيهم للتشكيلات التي تتجاهل مصالح تركيا الوطنية المحقّة.

ومن المؤكّد أنّ تقييم الأمر من خلال تنافس القوى العظمى يشير إلى اعتماد الولايات المتحدة على تحالفات إقليمية تمثّل بعضها في شرق المتوسط، واتفاقيات أبراهام، وكانت هذه التحالفات متمحورة حول "إسرائيل" ولكنها تزيد الاستقطاب في المنطقة، وتؤدي إلى نشوء محور موازن في حال استمرت بشكل فعال. ومن هنا، فإن تركيا ترى أنه يجب على المجتمع الدولي، على المستويينِ الإقليمي والإستراتيجي،

أن يولي اهتمامًا بدعوات تركيا الدبلوماسية لعقد مؤتمر متوسطي، حيث يمكن حل الخلافات الرئيسة بين الدول المطلّة على البحر الأبيض المتوسط بطريقة عادلة وفقًا للقانون الدولي. وبهذه الطريقة، يمكن أن يستفيد سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من التطور التدريجي لجيوب البيئات الشاملة في البحر الأبيض المتوسط ، الموجهة نحو عقلية الفوز للجميع، بدلًا من العقلية السائدة في حوض البحر الأبيض المتوسط. قد يأمل المرء أن يؤدي إعلان العُلا والتقارب الجديد بين قطر والدول الخمس الأخرى في مجلس التعاون الخليجي إلى حفز وامتداد المصالحة إلى البحر الأبيض المتوسط، ووضع حد للخلاف بين القوى الإقليمية التي جرى استغلالها من قبل إدارة ترامب.

يتناول الكتاب الذي بين أيدينا تأصيلًا لصراع القوى في شرق البحر المتوسط تاريخيًّا، حيث بقي المشرق دائمًا محط أنظار القوى العظمى التي كانت تريد السيطرة عليه بسبب طاقته التجارية الكبيرة. وأدى ذلك إلى ظهور إستراتيجيات سياسية رئيسة في البحر الأبيض المتوسط عبر التاريخ. وهكذا ظهر الاقتصاد السياسي في محور التطورات في البحر الأبيض المتوسط في الماضي والحاضر، على أنّه حقيقة لا يمكن إنكارها.

بينما كانت الإمبراطورية الرومانية توسّع هيمنتها حول البحر الأبيض المتوسط حدّدت الدول الإسلامية والدول الغربية السيطرة على تجارة البحر الأبيض المتوسط هدفًا وأولوية لها، وتضمنت العوامل التي قادت الصليبيين إلى شرق البحر المتوسط عوامل اقتصادية وسياسية، فالسيرورة التاريخية تكشف أن الحروب الصليبية التي نشأت تحت قيادة الدول التجارية المتحالفة مع البابوية، مثل جنوة والبندقية- أتاحت فرصًا واسعة لهذه الدول من حيث السيطرة على التجارة في البحر الأبيض المتوسط. ووفرت البنية السياسية المجزأة لشرق البحر الأبيض المتوسط في هذه الفترة- فرصة كبيرة لغزوها من قبل هذه الدول. والحقيقة الأكثر لفتًا للنظر عندما ننظر إلى تاريخ البحر الأبيض المتوسط- هي أن هناك تناسبًا مباشرًا بين درجة التحكم في البنى السياسية المنقسمة ونجاح التدخل الأجنبي. وبعبارة أخرى، كلما ازداد الانقسام ومن

ثَمّ الصراع بين دول المنطقة اتسعت مجالات نفوذ القوى التي أرادت فرض هيمنتها على المنطقة.

وقد كان لتفوق الإمبراطورية العثمانية في البحر الأبيض المتوسط، أهمية كبيرة في تحول الإمبراطورية العثمانية إلى قوة عظمى من شأنها أن تؤثّر في النظام الدولي. وبذلك، شارك العثمانيون في أنظمة التحالف الأوربي، وتمكنوا من الاستجابة للتحديات. وفي القرن التاسع عشر، كان البحر الأبيض المتوسط مسرحًا للتدخل والصراع من أجل هيمنة الإمبراطوريات الغربية، مثل إنكلترا وفرنسا، وكذلك الإمبراطوريات الناشئة في الشمال، مثل روسيا.

وهكذا مهّدت سياسة البحر الأبيض المتوسط التي عادت إلى النشاط منذ القرن التاسع عشر الطريق لاندلاع الحرب العالمية الأولى التي يمكن عدّها أعنف حرب في تاريخ العالم منذ قرن. وانهارت الإمبراطورية العثمانية، وتغيّر الوضع الراهن للبحر الأبيض المتوسط بشكل جذري، لكن الوضع الجديد لم يجلب الاستقرار إلى شرق البحر الأبيض المتوسط، واستمر القرن العشرين يشهد صراعات جديدة.

بعد الحربين العالميتين، أصبحت دول المنطقة التي أُجبِرت على الاستقطاب والانفصال بسبب سياسات الحرب الباردة- منفتحة بشكل متزايد على التدخل الأجنبي. وإنّ تركيا دولة متوسطية، عانت الخسائر باستمرار، وتدخلت في الظروف التي أحدثتها الحرب الباردة، ولم يشفع لها وجودها في الكتلة الغربية خلال هذه الفترة لدعم مصالحها في البحر الأبيض المتوسط، وتعرضت للأضرار. ويكفي هنا -على سبيل المثال- التاريخ السياسي لقبرص. وفي هذه الفترة، تعرضت تركيا، وهي دولة في الناتو، لأكبر عدد من التدخلات والانقلابات، ومُنِعت من أن تكون فعّالة في تطورات المنطقة، وبخاصة في البحر الأبيض المتوسط.

وإزاء هذا الواقع مضت تركيا قدمًا في العديد من مشروعاتها العسكرية بهدف حماية مصالحها في شرق البحر المتوسط. وستوفر أنظمة المنصات والأسلحة التي ستحصل عليها تركيا في نهاية هذه المشروعات- لها القوة الدفاعية الرادعة إقليميًّا،

وستعزّز هذه القوة الرادعة. وكانت أهمية تعزيز القوة الدفاعية الرادعة قد تجلت بوضوح لتركيا مع حقيقة أن الصراعات في شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط قائمة إلى حدّ كبير على القوة. ولا يمكن لتركيا، مثلها مثل أيّ دولة أخرى، أن تعتمد على الثقة بالقانون الدوليّ والمنظّمات العالمية، مثل الأمم المتّحدة، وتنتظر من هذه المؤسسات توفير الحماية لبلدها وشعبها فحسب؛ ولذلك فإن تركيا مضطرة للتصرف بانسجام مع القانون الدولي من جهة، والعمل على امتلاك القوة العسكرية التي توفر أمنها الذاتي من جهةٍ أخرى.

أما بالنسبة للسياسات الإقليمية ففي السنوات الأخيرة، اشتد الجدل حول قضية شرق البحر المتوسط بالتزامن مع فترة الربيع العربي على وجه التقريب؛ نتيجة ظهور مخرجاتها الملموسة في الأجندات، لذلك، فإن مواقف دول المنطقة بشأن معادلة الطاقة الجديدة المتشكلة في منطقة شرق المتوسط لم تتبلور فجأة، بل ظهرت نتيجة تراكمات امتدت لسنوات طويلة.

وفي سياق الأسباب الجوهرية للخلاف فإن أزمة الحفر اليوم في شرق البحر المتوسط لم تظهر بين عشية وضحاها؛ إذ لسنوات طويلة جرى تجاهلُ احتجاجات تركيا وجمهورية شمال قبرص التركية التي ترفض الظلم، والتراخيص التي مُنحت في الجرف القاري، وهما أصحابه الشرعيون. وقد جرى التغاضي عن الأعمال غير القانونية التي تقوم بها الإدارة اليونانية لجنوب قبرص، والتي تعرض استقرار المنطقة للخطر.

إنّ الإدارة اليونانية لجنوب قبرص أبرمت اتفاقيات ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة مع مصر ولبنان و"إسرائيل"، كما لو كانت الممثل الوحيد للجزيرة بأكملها، متجاهلة حقوق الشعب التركي، وجمهورية شمال قبرص التركية. فالإدارة اليونانية لجنوب قبرص لا تملك سلطة اتخاذ إجراءاتٍ قانونيةٍ نيابةً عن جزيرة قبرص بأكملها، مثل إبرام المعاهدات، أو إعلان مناطق ترخيص الموارد الطبيعية للجزيرة.

من ناحية أخرى، تؤيد اليونان امتلاك الجزر رفوفًا قارية تماثل الجرف القاري للبر الرئيس، وتستند في ترسيم الحدود بين الجزر والبر الرئيس إلى طريقة الخط الوسط. بناءً على هذه الطريقة، تؤكد اليونان أن حدود الجرف القاري التركي اليوناني يجب أن يخضع لخط الوسط الفاصل بين سواحل الأناضول والجزر اليونانية القريبة منها.

وقد أبرمت تركيا اتفاقية ترسيم الحدود مع جمهورية شمال قبرص التركية ومع ليبيا، وبدأت أنشطة المسح الزلزالي على جرفها القاري، وتستند تركيا في ذلك ببساطة إلى أن ترسيم الحدود يجب أن يؤدي إلى نتيجة عادلة على أساس المبادئ العادلة في منطقة ترسيم الحدود إلى غرب جزيرة قبرص، والساحل الغربي لجزيرة قبرص وجزر اليونان في المنطقة التي يجب أن تكون محصورة بمياهها الإقليمية حتى تنال السواحل التركية –وهي السواحل الأطول مقارنة بسواحل الجزر– حقَّها في الوصول إلى جرفها القاري ومياهها الساحلية في البحر الأبيض المتوسط.

ومن ناحية أخرى، توفر السوابق القضائية المختلفة التي ليس لها تأثير أو لها تأثير ضئيل في الجزر– في طريقة ترسيم الحدود البحرية بين الدول الساحلية، وبخاصة عندما تكون قريبة جدًّا من البر الرئيس لدولة أخرى، ومن ثَمّ تضييق نطاقها إلى حد كبير في المنطقة الاقتصادية.

يتطلب التنقيب عن الغاز الطبيعي واستغلاله وتسويقه التغلب على العديد من التحديات التجارية والتقنية والقانونية، وكلها لها آثار جيوسياسية. وتحتاج دول المنطقة إلى التخطيط بواقعية وبراغماتية إذا أرادت تحقيق أقصى استفادة من إمكانات المنطقة من الهيدروكربونات. من الضروري اتّباع نهج عملي، من خلال الحوار البناء والصريح، ولاسيما فيما يتعلق بالحدود البحرية المتنازع عليها، لتحويل التحديات إلى فرص، وللمساعدة في تحويل الخلافات إلى تعاون.

ينبغي على هذه الدول بذل كل جهد للدخول في ترتيبات مؤقتة ذات طبيعة عملية حتى يُتَوصَّل إلى اتفاق لترسيم الحدود البحرية. ويُعَدّ إنشاء مناطق تنمية مشتركة في مناطق بحرية متداخلة، والتطوير المشترك للبنية التحتية الجديدة لتصدير

الغاز، أو الاستخدام المشترك للبنية التحتية الحالية (مثل خط أنابيب الغاز العربي) خيارًا ممكنًا للنظر فيه. يمكن أيضًا التفكير في إنشاء مركز افتراضي للغاز في المنطقة لتعزيز التعاون، وتسويق غاز المنطقة. ويمكن أن يساعد إنشاء صندوق ائتماني مشترك، على سبيل المثال تحت إشراف الأمم المتحدة، في تسهيل هذه الخيارات. ويمكن لهذه الإجراءات، إذا ما تحقّق اتباعها، أن تسهل التغلب على الخلافات وخلق الترابطات. ومع ذلك، فإن غياب العلاقات الدبلوماسية بين الدول المعنية لن يجعل ذلك سهلاً.

لسوء الحظ، تحول الغاز الطبيعي إلى أداة للصراع بدلاً من استخدامه وسيلة للتعاون والتآزر لمصالح الجميع، ومحورًا للاستقرار والازدهار. علاوة على ذلك، ساعدت التحالفات والتحالفات الجديدة في تصعيد التوترات في المنطقة بدلاً من تقليلها. يبدو أن التحالفات الإقليمية في شرق البحر الأبيض المتوسط تبتعد عن التجمعات القائمة على الطاقة نحو تشكيلات مرتبطة بالأمن والسياسة؛ لإرسال إشارات إلى الخصوم المتصورين. ومن اللافت للنظر أنه في حين أن اليونان، وقبرص الجنوبية، ومصر، والإمارات كانت في قلب جميع التجمعات متعددة الأطراف الأخيرة في المنطقة، مثل منتدى شرق المتوسط واتفاقات أبراهام فإن تركيا ولبنان وسوريا ما تزال بعيدة عن الحضور في هذه التجمعات. وقد أصبحت مهمَة إيجاد قاسم مشترك موحد وإعادة صياغة النظام الإقليمي في هذه البيئة المستقطبة بشكل متزايد أكثر إلحاحًا، وفي الوقت نفسه أكثر تعقيدًا.

عاجلاً أم آجلاً، ستدرك دول شرق البحر المتوسط أن الطريق إلى الازدهار الإقليمي وأمن الطاقة والمستقبل السلمي يجب أن يمر عبر تركيا. من جانبها، تتعين على تركيا صياغة إستراتيجيات وسياسات لخدمة مصالحها الوطنية طويلة الأجل، وتنفيذها على أفضل وجه.

إن النموذج البراغماتي للتعاون الإقليمي الذي يجمع كل دول المنطقة معًا يتطلب جهدًا موحدًا. سيكون الأمر صعبًا، لكنه ليس مستحيلًا، طالما أن هناك

إرادة سياسية لدى جميع الأطراف. في الختام، إذا لم تجرِ إدارة ثروة الغاز بحكمة، وتطويرُها بطريقة فعالة من حيث التكلفة وفي الوقت المناسب- فسوف تُعَدّ ثروة الغاز في المنطقة فرصة أخرى ضائعة في تاريخ شرق البحر الأبيض المتوسط.

من زاوية أخرى يُعَدّ حل المشكلة القبرصية شرطًا أوّليًّا لحل المشكلات في حوض شرق البحر الأبيض المتوسط، إذ إنّ حل المشكلات الإقليمية الأخرى يبدو صعبًا للغاية، إن لم يكن مستحيلًا من دونها؛ لأن حل المشكلات في شرق البحر المتوسط يعتمد بالدرجة الأولى على حل المشكلة القبرصية التي تُعَدّ أهم مشكلة سياسية في المنطقة وأقدمها. ثم إن قبرص التي تُعَدّ أكبر جزيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط تشكل مشكلة في سياقات مختلفة. وممّا تنبغي معرفته أوّلًا أنّه لن يكون هناك ممثّل يمكنه التصرف نيابة عن الجزيرة بأكملها إن لم تُحَلّ مشكلة قبرص.

أما فيما يتعلق بالمواقف الإيجابية تجاه الصراع في ليبيا الذي يُعَدّ أحد الصراعات المفتوحة في المنطقة بعد الربيع العربي، وإحدى الساحات المؤثرة في شرق المتوسط- فإن تركيا وقطر أدّتا دورًا بناءً للغاية من خلال دعم الحكومة المعترف بها دوليًّا، وتعزيز مؤسساتها. حيث يُعدّ الإسهام التركي في جهود بناء الدولة الليبية أمرًا بالغ الأهمية في عملية إقامة هيكل سياسي ديمقراطي. وفي هذا الإطار دأبت تركيا على دعوة الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية للانخراط بشكل إيجابيّ في الصراع الليبي، كما شجّعت أيضًا الأطراف الليبية على الجلوس معًا لإيجاد أرضية مشتركة؛ للتغلب على المأزق الذي طال أمده.

وبهذا المعنى تُعَدّ تركيا داعمًا قويًّا لمبادرات واجتماعات السلام المحلية التي تُعقَد لإيجاد حلّ سلميّ للتعقيد المستمر. وقد سعت المحاولات الإقليمية (مؤتمرات بوزنيقة) والدولية (مؤتمر برلين) إلى الخروج بنتائج ملموسة. وكان آخر هذه المبادرات منتدى الحوار السياسي الليبي الذي عُقِد في تونس في التاسع من نوفمبر 2020 بمشاركة ممثلين عن الأطراف المتحاربة. كان المنتدى الذي لم يضمّ على طاولته الدول الأجنبية حدثًا حاسمًا، على أمل إيجاد حلّ دائم للأزمة. نتج عن المنتدى

عدد من القرارات الملموسة، مثل القرار المتعلق بالانتخابات المقبلة التي قُرِّر إجراؤها في 24 ديسمبر 2021. وعلى الرغم من بعض الخطوات الإيجابية التي اتُّخِذت في منتدى الحوار الليبي إلا أن هناك العديد من القضايا التي ما تزال غير واضحة.

لا تزال تركيا واحدة من أكثر الأطراف الخارجية التي تتبع سياسة بنّاءة في ليبيا. وبهذا المعنى فإن تركيا لا تقيّم الصراع الليبي بمعزل عن مسألة شرق البحر المتوسط؛ إذ يمكن العثور على المشروعات الإقليمية التي تهدف إلى الحدّ من دور تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط في السياق الليبي. لكن السياسة الخارجية التركية مع التزامها بالقانون الدولي تستجيب للمطالب المشروعة لشعوب المنطقة، وتمنع تلك المشروعات الإقليمية المزعزعة للاستقرار من أن تصبح حقيقة واقعة.

الفصل الأول

سياسات الفاعلين شرق البحر المتوسط

المحددات الأساسية التركية للسياسات التركية شرق البحر المتوسط

كمال إنات[1] وبرهان الدين ضوران[2]

مدخل:

هناك عدد كبير من العوامل التي تؤثر في رسم سياسات تركيا في شرق البحر المتوسط، فهذه المنطقة التي كان لها في الآونة الأخيرة حضور بارز في السياسات الخارجية التركية تزداد أهميتها بالنسبة لتركيا؛ لأسباب أمنية. فقضية قبرص، والصراعات المستمرة في سوريا وليبيا وفلسطين تؤثر مباشرةً في أمن تركيا، والتطورات الجارية في مصر وليبيا كذلك تؤثر في أمن تركيا بصورة غير مباشرة، كما يتأثر أمن تركيا بالسياسات التي تتبعها الجهات الفاعلة العالمية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوربي في شرق البحر المتوسط. فروسيا تمثل لاعبًا ينبغي على تركيا أخذه بالحسبان لدى تحديد سياساتها تجاه سوريا وليبيا، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت وما تزال تؤدّي دورًا فاعلًا في منطقة الشرق الأوسط في مقدمة البلدان التي يجب على تركيا وضعها بالحسبان عند رسم سياساتها، فيما يتعلق بجميع المسائل التي تخصّ شرق البحر المتوسط، وفي مقدمتها قضية سوريا وفلسطين ومصر. علاوة على ذلك، تتلقى السياسات التركية انتقادات شديدة اللهجة من قبل الاتحاد الأوربي؛ بسبب عضوية اليونان فيه، وإدارة جنوب قبرص اليونانية التي تظهر مباشرةً في وجه تركيا عندما يتعلق الأمر بقضية شرق المتوسط.

وكذلك الاقتصاد يشكّل عاملًا يحدّد سياسات تركيا تجاه شرق البحر المتوسط، وينبغي أخذه دائمًا بعين الاعتبار من قبل صنّاع القرار. فمن الواضح أن هذه المنطقة الغنية جدًّا بالبترول والغاز الطبيعي تحمل أهمية كبيرة جدًّا؛ لتوفير احتياجات تركيا

---

(1) جامعة صقاريا، قسم العلاقات الدولية.

(2) المنسق العام لمركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا).

من الطاقة التي تستوردها عادة من الخارج. ومن المتوقّع أن تتخّلص تركيا من تبعيتها لروسيا في تأمين احتياجاتها من الغاز الطبيعي، عبر موارد الطاقة التي يمكن العثور عليها في جرفها القاري في شرق المتوسط، والمورّدين الجدد الذين سيظهرون في هذه المنطقة.

إلى جانب أهميته الأمنية والاقتصادية، يُعَدّ حوض شرق البحر المتوسط بروابطه التاريخية منطقة مهمّة لتركيا. فهناك روابط خاصة بين تركيا وبين جميع بلدان هذه المنطقة، لكون هذه البلدان كانت تُحكَم من إسطنبول طوال فترة بقائها تحت الحكم العثماني على مدار مئات الأعوام، ولعلّ هذه الروابط التاريخية هي السبب الكامن وراء اهتمام تركيا بالشأنين السوري والليبي، ووقوفها في وجه الظلم في فلسطين. وأخيرًا ينبغي تأكيد أن صناع القرار الذين يشكلون السياسات التركية في شرق البحر المتوسط يسعون إلى سياسات تأخذ دائمًا القوانين الدولية بالحسبان.

فتركيا بوصفها دولة تدافع عن القانون، تحركت وفق القوانين الدولية عندما وقّعت على اتفاقية رسم حدود مناطق السيادة البحرية مع حكومة طرابلس الشرعية في ليبيا، وأرسلت قوات عسكرية إلى هذا البلد بناء على طلب هذه الحكومة الشرعية، ووقفت في وجه الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، وعارضت الانقلاب في مصر، ووقفت في وجه محاولات إدارة جنوب قبرص اليونانية التفرد بتسويق الثروات الطبيعية في جزيرة قبرص إلى الشركات الدولية، باتخاذها خطوات من جانب واحد، من دون أن تعبأ بحقوق الأتراك في قبرص الشمالية، ووقفت في وجه المجازر الذي ارتكبه نظام الأسد وروسيا في سوريا ضد الشعب السوري، واحتضت ملايين اللاجئين الذين فروا من هذه المجازر.

في هذا البحث، جرى الوقوف عند هذه العوامل (الأمن والاقتصاد والروابط التاريخية والقوانين الدولية) التي توجه السياسات التركية في شرق البحر المتوسط، وجرى تحليل هذه العوامل وكيفية تشكيلها للسياسات التركية الموجّهة لهذه المنطقة. وكذلك يتناول هذا التحليل المواقف التي اتّخذتها الجهات الفاعلة العالمية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوربي أمام تحركات تركيا وسياساتها في شرق البحر المتوسط.

يتناول هذا الكتاب تحت عنوان: "تركيا والطاقة في شرق المتوسط الحاضر والمستقبل"، من خلال جملة من الدراسات المعمقة دور تركيا وسياستها وبحثها عن الطاقة في شرق المتوسط بالإضافة إلى دراسة بعض المواقف الإقليمية بشكل تحليلي من خلال عدة أبعاد منها السياسة والتاريخ والأمن والحدود البحرية والتنافس الدولي والتنافس العسكري، الحقوق القانونية والبعد الاقتصادي، ويتناول الكتاب الذي بين أيدينا تأصيلا لصراع القوى في شرق البحر المتوسط تاريخيًّا ووقوفا عند الاتفاق البحري بين تركيا وليبيا بالإضافة إلى قضية قبرص كقضية لا زالت تحتاج لحل في قلب شرق المتوسط. من المعلوم أن تركيا قد تحركت في المنطقة في إطار الحقوق التي تمنحها لها القوانين الدولية، وتعد تركيا نفسها شريكا لاغنى عنه من أجل استخراج موارد الطاقة من شرق البحر المتوسط بشكل سلس، ومن أجل إيصالها إلى الأسواق العالمية بأكثر الطرق اقتصاديًة. وتعتقد القيادة التركية أن المبادرات التي تعمل على إقصاء تركيا ستؤخّر من وصول هذه الموارد إلى اقتصادات العالم، وستزيد التوتر في المنطقة. لا تريد أنقرة أن تكون موارد الطاقة في شرق البحر المتوسط سببًا في خلق النزاعات، بل ترى ضرورة تحويلها إلى أداةٍ للتعاون.

SETA

9 786257 712675